فهرس الجزء السادس

obeikan.com

obeikan.com

الموضـــــوع	صفحة
الباب السابع والعشرون **الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠٧**	
١- الحكم بعدم دستورية ما نص عليه البند (٧) من (د) من المادة ٥٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن التعليمية المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ من أن " يرتفع الرسم إلى عشرين جنيهاً فى مدارس اللغات الخاصة على اختلاف مراحلها ونوعياتها"، وكذا ما نص عليه البند (٨) من (د) من ذات المادة من فرض رسم قدره " ٢% من إجمالي مصروفات التعليم ومقابل الخدمات لمدارس التعليم الخاص بمصروفات، على اختلاف نوعياتها ومراحلها بما فيها رياض الأطفال"، ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. **(قضية رقم** 109 **لسنة** 27 **ق- دستورية- ١٠- يونيه -٢٠٠٧)**	**٣**
٢- الحكم بعدم دستورية عجز نص المادتين (٥٨) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، (١٥) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح، فيما نصا عليه من معاقبة صاحب المحل بعقوبة الغرامة إذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة.. **(قضية رقم** 124 **لسنة** 25 **ق- دستورية- ١٤- يناير -٢٠٠٧)**	**٩**
٣- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (١٢) من قانون ضريبة الدمغة الصادرة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من تحميل الشخص غير المعفى من الضريبة كامل الضريبة المستحقة على تعامله مع جهة حكومية. **(قضية رقم** 131 **لسنة** 21 **قضائية)**	**١٤**
٤- الحكم بعدم دستورية نص البند (٢) من الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ معدلاً بالمادة السابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ فيما لم يتضمنه من استثناء المعاشات المستحقة وفقاً للمادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من شرط ألا يجاوز مجموع المعاش الحد الأقصى لمجموع معاش الأجرين الأساسى والمتغير. **(قضية رقم** 146 **لسنة** 26 **ق- دستورية- ١١- مارس -٢٠٠٧)**	**١٩**
٥- الحكم: أولاً : بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما نصت عليه من " كما يسرى هذا الحكم على العاملين المعينين بمكافآت شاملة عند تعيينهم فى وظائف دائمة ". **ثانياً : بتحديد اليوم التالى لنشر هذا الحكم تاريخاً لإعمال أثره.** **(قضية رقم** 175 **لسنة** 26 **قضائية)**	**٢٥**

الموضـــــوع	صفحة
٦- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة (١) من المادة ١١٢ من لائحة نظام العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢، فيما لم تتضمنه من وجوب إنذار العامل كتابة قبل إنهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير إذن أكثر من ثلاثين يوماً متتالية. **(قضية رقم** 177 **لسنة** 26 **ق- دستورية -١٤-يناير-٢٠٠٧)**	٣٠
٧- الحكم بعدم دستورية نص المادة (٩٦) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ وبعد تعديلها بالقانون المذكور، ورفض ماعدا ذلك من طلبات. **(قضية رقم** 178 **لسنة** 19 **قضائية)**	٣٥
٨- الحكم بعدم دستورية قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٣ بتطبيق نظام التقويم الشامل المستمر بالحلقة الإبتدائية من التعليم الأساسى. **(قضية رقم** 220 **لسنة** 26 **قضائية)**	٤١
٩- الحكم : أولاً : بعدم دستورية عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧. ثانياً : بعدم دستورية صدر المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والذى ينص على أنه " مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون". **(قضية رقم** 232 **لسنة** 26 **قضائية)**	٤٤
١٠- الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية المؤرخ ١٩٨٦/٦/١١ والقرار رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨. **(قضية رقم** 274 **لسنة** 24 **ق- دستورية -١٣- مايو-٢٠٠٧)**	٥٢
١١- الحكم بعدم دستورية نص البند (١) من المادة الثانية من القوانين أرقام ١٥٠ لسنة ١٩٨٨، ٨٥ لسنة ٢٠٠٠، ١٩ لسنة ٢٠٠١، ٢٥٠ لسنة ٢٠٠٢، ٩١ لسنة ٢٠٠٣، ٨٨ لسنة ٢٠٠٤ بزيادة المعاشات، فيما تضمنته من قصر إضافة الزيادة فى معاش الأجر المتغير على حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، دون حالة استحقاق المعاش بسبب انتهاء خدمة المؤمن عليه بالاستقالة **(قضية رقم** 33 **لسنة** 28 **ق- دستورية -١- يوليه -٢٠٠٧)**	٥٥

الموضـــــوع	صفحة
١٢- الحكم : أولاً : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء. ثانياً: سقوط المادة الثامنة من قرار وزير التعمير رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه. (قضية رقم 68 لسنة 25 ق – دستورية – ١٠ – يونيه – ٢٠٠٧)	٥٩
١٣- الحكم بعدم دستورية نص البند (ج) من المادة ٤٥ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن نقابة مصممي الفنون التطبيقية، ونص البند (هـ) من المادة ذاتها فيما تضمنه من إلزام شركات القطاع العام بلصق دمغة النقابة على منتجات تصميمات الفنون التطبيقية التي تنتجها. (قضية رقم 84 لسنة 28 ق- دستورية- ٤ نوفمبر-٢٠٠٧)	٦٣
١٤- الحكم بعدم دستورية البند (٤) من المادة (٣٨) من قرار وزير الشباب رقم ٨٣٦ لسنة ٢٠٠٠ باعتماد النظام الأساسي للأندية فيما تضمنه من اشتراط الحصول على مؤهل عال للترشيح لعضوية مجلس إدارة النادى الرياضى الذى يزيد عدد أعضائه على ألفى عضو (قضية رقم 85 لسنة 28 ق- دستورية -١٠- يونيه -٢٠٠٧)	٦٧
١٥- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٤٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ فيما تضمنه من وجوب الحكم على الفاعلين متضامنين بتعويض لا يجاوز مثل الضريبة. (قضية رقم 9 لسنة 28 ق- دستورية- ٤ نوفمبر-٢٠٠٧)	٧٠
الباب الثامن والعشرون **الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠٨** ١- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (١٩) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأماكن الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، فيما تضمنه من عدم اشتراط موافقة المؤجر عند تغيير المستأجر استعمال جزء من العين المؤجرة إلى غير غرض السكنى. (قضية رقم 116 لسنة 27 ق -دستورية- جلسة ٤ مايو-٢٠٠٨)	٧٥
٢- الحكم بعدم دستورية نص المادة (٦٥) من لائحة العاملين ببنك ناصر الاجتماعي الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٩٨٠/١/٦- وقبل تعديلها بقرار مجلس إدارة البنك في ٢٠٠١/٢/٢١ - فيما تضمنه من وضع حد أقصى للمقابل النقدى لرصيد الإجازات السنوية لا يجاوز أجر أربعة أشهر متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعاً إلى أسباب تقتضيها مصلحة العمل. (قضية رقم 214 لسنة 28 ق دستورية- ٦ إبريل – ٢٠٠٨)	٧٩

الموضـــــــوع	صفحة
٣- الحكم أولاً : بعدم دستورية نص المادتين (٧١) و (٧٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ معدلاً بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥. ثانياً : بسقوط العبارة الواردة بالمادة (٧٠) من القانون ذاته والتى تنص على أن " فإذا لم تتم التسوية فى موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب جاز لكل منهما اللجوء إلى اللجنة القضائية المشار إليها فى المادة (٧١) من هذا القانون فى موعد أقصاه خمسة وأربعون يوماً من تاريخ النزاع وإلا سقط حقه فى عرض الأمر على اللجنة، ولأى منهما التقدم للجهة الإدارية بطلب لعرض النزاع على اللجنة المذكورة خلال الموعد المشار إليه". ثالثاً : سقوط قرار وزير العدل رقم (٣٥٣٩) لسنة ٢٠٠٣ بتشكل اللجان الخماسية بالمحاكم الابتدائية. **(قضية رقم** 26 **لسنة** 27 **ق- دستورية – ١٣- يناير-٢٠٠٨)**	٨٣
٤- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠٢) من لائحة نظام العاملين المدنيين بجهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة بوزارة الدفاع الصادر بقرار رئيس مجلس إدارة جهاز الخدمات العامة رقم ١ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنته من حرمان العامل من المقابل النقدى لرصيد إجازاته الاعتيادية بما لا يجاوز ثلاثة أشهر متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعا إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل **(قضية رقم** 279 **لسنة** 25 **ق- دستورية – ٢- مارس-٢٠٠٨)**	٩٠
٥- الحكم : أولاً : باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة للطعن على نص البند (١) من المادة الثانية من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ الخاص بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى. ثانياً : بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٢٣) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. **(قضية رقم** 310 **لسنة** 24 **ق- دستورية-جلسة ٤- مايو – ٢٠٠٨)**	٩٣
٦- الحكم بعدم دستورية نص المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات، فيما نصت عليه من أيلولة أعيان الوقف- بعد وفاة الواقف الأصلي- إلى المستحقين الحاليين، ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقتهم كل بقدر حصته، أو حصة أصله فى الاستحقاق، دون باقى ورثة الواقف **(قضية رقم ٣٣ لسنة** 23 **ق - دستورية- ٤- مايو-٢٠٠٨)**	٩٨
٧- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (٤) من قانون التعاون الإسكانى الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من أنه "وللجهة الإدارية المختصة تحصيل مستحقات وحدات التعاون الإسكاني لدى الأعضاء بطريق الحجز الإداري، ولها فى سبيل ذلك أن تستعين بغير مقابل بالأجهزة الحكومية أو المحلية ". **(قضية رقم** 70 **لسنة-** 28 **ق - دستورية - جلسة ٢-٣-٢٠٠٨)**	١٠٤

الموضـــــوع	صفحة
٨- الحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧، **(قضية رقم** 241 **لسنة** 24 **ق – دستورية – جلسة – ٣ – فبراير ـ ٢٠٠٨)**	١٠٧
٩- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٥ من قانون تنظيم هيئة قضايا الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣، معدلاً بالقانونين رقمى ٦٥ لسنة ١٩٧٦، ١٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من: - (أ) أن يرأس لجنة التأديب والتظلمات – وهى تنظر فى أمر عضو الهيئة، الذى حصل على تقريرين متواليين بدرجة أقل من المتوسط أو أربعة تقارير بدرجة متوسط – رئيس الهيئة، الذى رفع الأمر إلى وزير العدل. (ب) أن تفصل اللجنة المشار إليها فى هذا الطلب، ولو كان من أعضائها من شارك فى فحص حالة العضو والتفتيش عليه. **(قضية رقم ١٤٨ لسنة - ٢٨ ق – دستورية – جلسة ـ ٦ ـ ٧ ـ ٢٠٠٨)**	١١٠
١٠ - الحكم بعدم دستورية ما نص عليه البند (٢) من الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٤ بزيادة المعاشات من أن تكون الزيادة فى المعاش بحد أقصى ستين جنيهاً شهرياً **(قضية رقم ٢٠ لسنة - ٢٧ ق – دستورية – جلسة – ٨ – ٦ – ٢٠٠٨)**	١١٧
الباب التاسع والعشرين **الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠٩** ١-الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضي الصحراوية **(قضية رقم ١٠١ لسنة – ٢٦ق – دستورية ـ جلسة ـ ١ ـ ٢ ـ ٢٠٠٩)**	١٢٢
٢- الحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٨٦ لسنة ١٩٩٦، ونص البند ثانيًا من المادة الثانية من أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٨، ونص المادة السابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٦٣ لسنة ٢٠٠٣. وذلك فيما تضمنته من حظر الموافقة على طلب الترخيص فى التعلية، صراحة أو ضمنًا بالنسبة للمبانى التى بدئ فى إنشائها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، إلا فى الحدود التى كان مسموحًا بها قبل هذا التاريخ. ثانيًا : بسقوط ما يقابل هذا الحظر من أحكام وردت بكل من نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٨٦ لسنة ١٩٩٦ والمادة الثالثة من أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٨. **(قضية رقم ١٤٦ لسنة - ٢٥ ق – دستورية – جلسة ٤ ـ ١ ـ ٢٠٠٩)**	١٢٨

الموضـــــوع	صفحة
٣ - الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٣٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من حرمان من استحق معاش العجز وفقًا لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة خلال فترة استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة من حساب كامل مدة اشتراكه عن مدة خدمته المدنية ، (قضية رقم ٢٤٠ لسنة – ٢٦ق – دستورية– جلسة – ٥ – ٤– ٢٠٠٩)	١٣٤
٤- الحكم: بعدم دستورية المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات فيما تضمنته من عدم شمول آثار عقد التأمين فى شأن السيارة الأجرة لزوج قائدها أو أبويه أو أبنائه إذا كانوا من ركابها وقت الحادث (القضية رقم ١٢٢ ـ لسنة ٢٨ ق – تاريخ جلسة ٢٠٠٩/٩/٢٧)	١٤١
٥- الحكم: بعدم دستورية نص المادة (٢٠٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما تضمنته من قصر الحق فى التظلم من أمر الأداء أو استئنافه على المدين وحده، دون الدائن طالب الأمر. (القضية رقم ٩٩ ـ لسنة ٢٦ ق ـ ٦ / ١٢ / ٢٠٠٩)	١٤٣
٦- الحكم: بعدم دستورية نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور، وما فى حكمها، فى الحكومة، ووحدات الحكم المحلى، والهيئات و المؤسسات العامة، والشركات، والجمعيات، وسقوط قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦. (القضية رقم ٢٠٢ ـ لسنة ٢٨ ق ـ ٦ / ١٢ / ٢٠٠٩)	١٤٦
الباب الثلاثون **الأحكام الصادرة في عام ٢٠١٠** ١- الحكم: بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٥) من لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد الصادرة بقرار وزير المواصلات والنقل البحرى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ فيما نصت عليه من أنه " كما يسرى هذا الحكم على العاملين المعينين بمكافآت شاملة عند تعيينهم فى وظائف دائمة (القضية رقم ١٢٨ ـ لسنة ٣٠ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٠١٠/٣/٧)	١٥٠
٢- الحكم: بعدم دستورية البند (٢) من المادة (٣٧٧) من القانون المدنى فيما نص عليه من " ويتقادم بثلاث سنوات أيضا الحق فى المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق (القضية رقم ١٠٠ ـ لسنة ٢٨ ق ـ ٧ / ٣ / ٢٠١٠)	١٥٤
٣- الحكم:أولا بصفة مستعجلة:- برفض طلب وقف تنفيذ الحكم رقم ٦٨١٣ لسنة ٥٩ قضائية قضاء إداري إسكندرية لحين الفصل في الدعوى، ثانيا: وفي الموضوع:- بالاعتداد بالحكم الصادر من محكمة مركز كفر الدوار	١٥٦

الموضـــــوع	صفحة
في الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧ مدني مركز كفر الدوار والمؤيد استئنافيا بالحكم الصادر من محكمة دمنهور الابتدائية مأمورية كفر الدوار في الدعوى رقم ٨ لسنة ٢٠٠٨ مدني مستأنف كفر الدوار. (القضية رقم ١٤ ـ لسنة ٣٠ ق ـ ٧ / ٣ / ٢٠١٠)	
٤- الحكم: أن الاختصاص بالموافقة على تعيين المندوبين المساعدين بمجلس الدولة معقود للمجلس الخاص للشئون الإدارية دون الجمعية العمومية للمجلس قررت المحكمة في طلب تفسير نصي البند (١) من المادة (٧٣)، والفقرة الثالثة من المادة (٨٣) من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص بالموافقة على تعيين المندوبين المساعدين بمجلس الدولة معقود للمجلس الخاص للشئون الإدارية دون الجمعية العمومية للمجلس (القضية رقم ١ ـ لسنة ٣٢ ق ـ تاريخ الجلسة ١٤ / ٣ / ٢٠١٠)	١٥٩
٥- الحكم: بعدم دستورية نص البند (١) من المادة (٢٠٢) من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣، فيما تضمنه من قصر استحقاق المعاش على أرملة المحامى، دون أرمل المحامية. ثانيا : بعدم دستورية نص المادة (٢٠٥) من القانون ذاته، فيما تضمنه من قصر الحق فى الجمع بين المعاش والدخل من العمل على أرملة المحامى دون أرمل المحامية (القضية رقم ٣١ ـ لسنة ٢٦ ق ـ تاريخ الجلسة ٢ / ٥ / ٢٠١٠)	١٦٦
٦- الحكم: الاعتداد بالحكم النهائى الصادر من جهة القضاء العادى فى الدعوى رقم..... لسنة ١٩٩٩ طعون هدم كلى جنوب القاهرة الابتدائية (القضية رقم ١١ ـ لسنة ٢٢ ق ـ تاريخ الجلسة ٦ / ٦ / ٢٠١٠)	١٦٩
٧- الحكم: بالاعتداد بالحكم النهائى الصادر فى الدعوى رقم.... لسنة ٢٠٠٢ شمال القاهرة الابتدائية المؤيد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم.... لسنة ٧ قضائية (القضية رقم ٥٥ ـ لسنة ٣١ ق ـ تاريخ الجلسة ٤ / ٧ / ٢٠١٠)	١٧١
٨- الحكم: بالاعتداد بالحكم النهائى الصادر من المحكمة العليا للقيم فى الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٨ قضائية قيم عليا (القضية رقم ٥ ـ لسنة ٣٢ ق ـ ٢٦ / ٩ / ٢٠١٠)	١٧٣
٩- الحكم: بالاعتداد بالقرارين الصادرين من لجنة التأديب والتظلمات بهيئة قضايا الدولة فى التظلمين رقمى ٢٠ لسنة ١٩٨٧، ٤٢ لسنة ١٩٨٩ (القضية رقم ٢٧ ـ لسنة ٣١ ق ـ ٧ / ١١ / ٢٠١٠)	١٧٦
الباب الواحد والثلاثون	١٧٩

الموضـــــوع	صفحة
الأحكام الصادرة في عام ٢٠١١	
١- الحكم: بعدم دستورية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ (القضية رقم ١٩٨ ـ لسنة ٢٣ ق ـ ٢ / ١ / ٢٠١١)	
٢- الحكم: بالاعتداد بالحكم النهائى الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ١٨٦٥ لسنة ٢١ قضائية دون حكم هيئة التحكيم الصادر فى التحكيم ٣ لسنة ٢٠٠٥ محكمة شمال القاهرة (القضية رقم ١١ ـ لسنة ٢٧ ق ـ ٦ / ٢ / ٢٠١١)	١٨٤
٣- الحكم: بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ فى القضية رقم ٢٣٢ لسنة ٢٦ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالبند (ثالثاً) من الحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية فى القضية رقم ٣٧٦٧ لسنة ٢٠٠٤ مدنى كلى الإسكندرية والقاضى منطوقه (وفى موضوع الدعوى الفرعية بإلزام المدعى عليه بأن يؤدى للمدعين بصفتهم مبلغ ٦٥٧٧ر٣٠ جنيهًا قيمة الضريبة المستحقة عن الفترة موضوع التداعى بالإضافة إلى الضريبة الإضافية بواقع ٥% عن كل أسبوع أو جزء منه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد وألزمته المصروفات) (القضية رقم ٢٩ ـ لسنة ٣١ ق ـ تاريخ الجلسة ٦ / ٣ / ٢٠١١)	١٨٦
٤- الحكم: بتعيين جهة القضاء العادي، جهة مختصة بنظر النزاع موضوع الدعوى رقم ١٨١٥ لسنة ١٩٩٨ مدني كلي جنوب القاهرة، وطلب التحكيم رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٨ (القضية رقم ٨ ـ لسنة ٢٥ ق ـ ٨ / ٥ / ٢٠١١)	١٩٠
٥- الحكم: بالاعتداد بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٤ لسنة ١٣ ق م.ك س.ع. الطور الصادر من محكمة استئناف الاسماعيلية مأمورية استئناف الطور (القضية رقم ٢٣ ـ لسنة ٣٢ ق ـ تاريخ الجلسة ٣١ / ٧ / ٢٠١١)	١٩٢
الباب الثاني والثلاثون **الأحكام الصادرة في عام ٢٠١٣**	
1- الحكم: بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠٠٧/٤/١٥ فى القضية رقم ٢٣٢ لسنة ٢٦ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٣٩٩٤ لسنة ٢٠٠٣، بجلسة ٢٠٠٨/٤/٣١، المؤيد بحكم محكمة استئناف	١٩٥

الموضـــــوع	صفحة
الإسكندرية فى الاستئناف رقم ٤٣٦١ لسنة ٦٤ ق، بجلسة ٢٠٠٨/١١/٢٥ **(القضية رقم ١ ـ لسنة ٣٥ ق ـ ٢٠١٣/٥/١٢)**	
٢- الحكم: بعدم دستورية ما تضمنه البند (١) من المادة رقم (٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من تخويل رئيس الجمهورية الترخيص بالقبض والاعتقال، وبتفتيش، الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية **(القضية رقم ١٧ ـ لسنة ١٥ ق ـ ٢٠١٣/٦/٢)**	١٩٩
الباب الثالث والثلاثون **الأحكام الصادرة في عام ٢٠١٥**	
١- الحكم: بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار وزير النقل البحري رقم ٥١٩ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد مقابل الانتفاع بالأراضي التي تستأجرها الهيئة المصرية العامة للبترول والشركات التابعة لها فيما تضمنه من قصر التخفيض المقرر على الفئات الواردة بقرار وزير النقل البحري رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣ المعدل بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٣، بواقع ٦٠%، بالنسبة لأراضى موانئ البحر الأحمر، على شركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول دون غيرها من الشركات العاملة في النشاط ذاته. **(القضية رقم ٢٠٥ ـ لسنة ٢٨ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٠١٥/١/١٠)**	٢٠٣
٢- الحكم: بعدم دستورية عجز الفقرة الثانية من المادة (١٠٨) من لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ فيما لم يتضمنه من منح العامل الذي يصاب بأحد الأمراض المزمنة إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى العمل، أو يتبين عجزه كاملاً، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة إلى المعاش **(القضية رقم ١٦٥ ـ لسنة ٣٠ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٠١٥/١/١٠)**	٢٠٩
٣- الحكم: بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٤) من لائحة نظام العاملين بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ١٩٩٠ فيما نصت عليه من "أما بالنسبة للعمال المؤقتين السابق تعيينهم بمكافأة شاملة بالهيئة فتحدد مرتباتهم بالمقارنة بين أول مربوط الدرجة المعينين عليها مضافاً إليها البدلات والمميزات الأخرى المقررة، وبين المكافأة الشاملة التي يتقاضونها، ويمنحون أيهما أفضل **(القضية رقم ٣٤ ـ لسنة ٣١ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٠١٥/١/١٠)**	٢١٤
٤- الحكم: بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر، المستبدلة بالمادة	٢١٩

الموضـــــوع	صفحة
الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ فيما تضمنه من استثناء تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة للجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ذاتها **(القضية رقم ٨٨ ـ لسنة ٣٦ ق ـ تاريخ الجلسة ١٤ / ٢ / ٢٠١٥)**	
٥- الحكم: بعدم الاعتداد بحكم "دائرة طعون رجال القضاء"بمحكمة النقض في الطعن المقيد برقم ٣٨٣ لسنة ٨٤ قضائية الصادر بجلسة ٢٠١٤/١٢/٢٣ **(القضية رقم ١ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٤ / ٢ / ٢٠١٥)**	٢٢٥
٦- الحكم: بعدم دستورية نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب، في مجال انطباقه على الانتخاب بالنظام الفردي، والجدول "(أولاً) الفردي" المرفق به **(القضية رقم ١٨ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ١ / ٣ / ٢٠١٥)**	٢٣٢
٧- الحكم: بعدم دستورية عبارة "متمتعاً بالجنسية المصرية منفردة" الواردة بالبند (١) من المادة (٨) من قانون مجلس النواب الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤، ورفض ما عدا ذلك من طلبات **(القضية رقم ٢٤ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٧ / ٣ / ٢٠١٥)**	٢٤٠
٨- الحكم: بعدم دستورية نص المادة (٣٢) من اللائحة الداخلية لكلية السياحة والفنادق، جامعة الإسكندرية، الصادرة بقرار وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٩٣؛ قبل تعديله بقرار وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦، فيما تضمنه من منح الراسبين في أي من مقررات الدبلوم فرصة واحدة لإعادة الامتحان في جميع المقررات. **(القضية رقم ١٤٤ ـ لسنة ٢٤ ق ـ تاريخ الجلسة ١٤ / ٣ / ٢٠١٥)**	٢٤٨
٩- الحكم: أولاً- بعدم دستورية نص المادة (١٢٣) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ثانياً- سقوط عبارة "أمام المحكمة الابتدائية" الواردة بعجز الفقرة الثانية من المادة (١٢٢) من القانون ذاته. **(القضية رقم ٧٠ ـ لسنة ٣٥ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٥ / ٧ / ٢٠١٥)**	٢٥٣
١٠- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ٢٠٠٧/٥/١٣ في القضية رقم ٣ لسنة ٢٣ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر بجلسة ٢٠٠٧/١١/٢٦ في الدعوى رقم ٥٤٥٢ لسنة ٢٠٠٧ مدني كلي شمال القاهرة، المؤيد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بجلسة ٢٠٠٨/٧/١٣ في الاستئناف رقم ١٠٨٦٩ لسنة ١١ قضائية **(القضية رقم ٣٧ ـ لسنة ٣٠ ق ـ تاريخ الجلسة ٧ / ١١ / ٢٠١٥)**	٢٥٩
١١- الحكم: أولاً: بصفة مستعجلة: بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ٢٠١٥/٩/٨ في الطلب رقم ٩٦ لسنة ٨٥ ق رجال القضاء - منازعة تنفيذ -، وكذا الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة "دائرة طلبات	٢٦٢

الموضـــــوع	صفحة
رجال القضاء" بجلسة ٢٠١٥/٢/٢٥ في الدعوى رقم ٥٧٠ لسنة ١٣١ ق، وأمرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير إعلان. ثانياً: بإحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لتحضير الموضوع. (القضية رقم ٤٢ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٩ / ١١ / ٢٠١٥)	
١٢- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ٢٠٠٧/٥/١٣ في القضية رقم ٣ لسنة ٢٣ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر بجلسة ٢٠٠٧/١/٢٧ في الدعوى رقم ٢٩٢٠ لسنة ٢٠٠٦ مدني كلي جنوب القاهرة، المؤيد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بجلسة ٢٠١٠/٦/٢٩ في الاستئناف رقم ٩١٦٦ لسنة ١٢٤ قضائية، والقرار الصادر من محكمة النقض منعقدة في غرفة مشورة بجلسة ٢٠١٣/٣/٢٦ في الطعن رقم ١٥٠٨٠ لسنة ٨٠ قضائية، وألزمت الحكومة المصروفات (القضية رقم ٧١ ـ لسنة ٣٥ ق ـ تاريخ الجلسة ٥ / ١٢ / ٢٠١٥)	٢٦٨
١٣- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠١٣/٤/٧، في القضية رقم ١٦٢ لسنة ٣١ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية بجلسة ٢٠١٣/٢/١٣، في الدعوى رقم ٣٨٤٨ لسنة ٢٠٠٩ مدني كلي الإسكندرية، المؤيد بالحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية بجلسة ٢٠١٤/٧/١٣، في الاستئناف رقم ١٢٨٣ لسنة ٦٩ قضائية (القضية رقم ٣١ ـ لسنة ٣٦ ق ـ تاريخ الجلسة ٥ / ١٢ / ٢٠١٥)	٢٧٢
١٤- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠٠٤/٩/٥ في القضية رقم ١٧٥ لسنة ٢٢ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ٢٠١٣/٢/٢٣ في الطعن رقم ٣٢٢٥٤ لسنة ٥٢ قضائية عليا. (القضية رقم ٣ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٥ / ١٢ / ٢٠١٥)	٢٧٦
الباب الرابع والثلاثون **الأحكام الصادرة في عام ٢٠١٦** ١- الحكم: عدم دستورية عبارة "وإلا سقط حقه نهائياً في حسابها" الواردة بعجز الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية عند التعيين للعاملين المؤهلين. (القضية رقم ٧٦ ـ لسنة ٣٢ ق ـ تاريخ الجلسة ٦ / ٢ / ٢٠١٦)	٢٨٠
٢- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ الحكمين الصادرين من المحكمة الدستورية العليا في القضيتين الدستوريتين رقمي ١٩٦ لسنة ٣٥ قضائية بجلسة ٢٠١٤/١١/٨ و٧٨ لسنة ٣٦ قضائية بجلسة ٢٠١٥/٢/١٤	٢٨٥

الموضـــــوع	صفحة
(القضية رقم ٦ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٦ / ٢ / ٢٠١٦)	
٣- الحكـم: بالاسـتمرار فـي تنفيـذ الحكمـين الصـادرين مـن المحكمـة الدستورية العليـا فـي القضـيتين الدسـتوريتين رقمـي ١٩٦ لسـنة ٣٥ قضـائية بجلسة ٢٠١٤/١١/٨ و٧٨ لسنة ٣٦ قضائية بجلسة ٢٠١٥/٢/١٤ (القضية رقم ٢٣ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٦ / ٢ / ٢٠١٦)	٢٩٠
٤- الحكـم:بعدم دسـتورية الفقـرة الثالثـة مـن المـادة (١٢٢) مـن قـانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المستبدلة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ فيما نصت عليه من (وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة البضائع موضوع التهريب فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل قيمتها) وذلك في مجال تطبيقها على الفعل المؤثم بالفقرة الثانية من البند (ز) من المادة (٩) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ والمستبدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٩٦ (القضية رقم ٢٨٩ ـ لسنة ٢٤ ق ـ تاريخ الجلسة ٥ / ٣ / ٢٠١٦)	٢٩٥
٥- الحكم: بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٣٩٨) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٧، فيما تضمنه من قصر قبول المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح على تلك المعاقب عليها بعقوبة مقيدة للحرية، دون المعاقب عليها بعقوبة الغرامة (القضية رقم ٥٦ ـ لسنة ٣٢ ق ـ تاريخ الجلسة ٥ / ٣ / ٢٠١٦)	٣٠٤
٦- الحكم: أولاً: بعدم دستورية عبارة "قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤" الواردة بنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل.ثانيًا: بسقوط الأحكام المقابلة الواردة بالكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥ الصادر من وزير المالية بشأن قواعد إنهاء المنازعات المقيدة أو المنظورة أمام المحاكم وفقًا لحكم المادة السادسة من قانون الضريبة على الدخل (القضية رقم ١٢٣ ـ لسنة ٣١ ق ـ تاريخ الجلسة ٢ / ٤ / ٢٠١٦)	٣٠٩
٧- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠١١/١١/١٣ في القضية رقم ١١٣ لسنة ٢٨ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة جنح مستأنف التهرب الضريبي بالقاهرة بجلسة ٢٠١٤/٥/١٧ في القضية رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٩ جنح مستأنف، المقيدة برقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٩ جنح التهرب الضريبي. (القضية رقم ٢١ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٢ / ٤ / ٢٠١٦)	٣١٤
٨- الحكم: بالاعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بجلسة ٢٠٠٩/١٢/٢٩ في الدعوى رقم ١٢٧٠١ لسنة ٦٢ قضائية، دون الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ٢٠١٤/١١/٢٧ في الطعن رقم	٣١٧

الموضـــــوع	صفحة
٣٤٢٩ لسنة ٧٨ قضائية، المؤيد للحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٠٠٦/٢/٢٧ في الدعوى رقم ٩٥٨٤ لسنة ٢٠٠٥ مدني كلي **(القضية رقم ١٩ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٧ / ٥ / ٢٠١٦)**	
٩- الحكم: بالاعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بجلسة ٢٠١١/٤/٢٨ في الدعوى رقم ٢٧٩٤٠ لسنة ٦١ قضائية، دون الحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية بجلسة ٢٠٠٩/٢/٢٥ في الدعوى رقم ٦٧٢٧ لسنة ٢٠٠٥ مدني كلي، والحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية بجلسة ٢٠٠٩/١٢/٢٢ في الاستئناف رقم ٣١٧٧ لسنة ٦٥ قضائية **(القضية رقم ٢١ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٧ / ٥ / ٢٠١٦)**	٣٢١
١٠- الحكم: بالاعتداد بالحكم الصادر بجلسة ٢٠٠٣/٣/٢٧، من محكمة الجيزة الابتدائية، في الدعوى رقم ٤٥٩٥ لسنة ٢٠٠١ مدني كلي حكومة، المؤيد بالحكم الصادر بجلسة ٢٠٠٣/١٢/٢٤ في الاستئناف رقم ٧٧٨٧ لسنة ١٢٠ قضائية مستأنف القاهرة، وبالحكم الصادر بجلسة ٢٠٠٧/٥/٢٢ من محكمة النقض، في الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٧٤ قضائية، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر بجلسة ٢٠١٤/١١/٢٥ من محكمة القضاء الإداري، في الدعوى رقم ١٠٧٣٢ لسنة ٦٦ قضائية **(القضية رقم ٣٢ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٧ / ٥ / ٢٠١٦)**	٣٢٥
١١- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠١٣/٤/٧، في القضية رقم ١٦٢ لسنة ٣١ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر بجلسة ٢٠١٤/٨/١١ من محكمة استئناف القاهرة في الاستئنافين رقمي ٥٩٤٥ و٦٢٩٠ لسنة ١٢٨ قضائية **(القضية رقم ٣٩ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٧ / ٥ / ٢٠١٦)**	٣٢٩
١٢- الحكم: بالاعتداد بحكم محكمة المنصورة الابتدائية الصادر بجلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧ في الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ١٩٩٩ مساكن المنصورة، والمؤيد بالحكم الصادر من محكمة استئناف المنصورة بجلسة ٢٠٠٠/٦/٧ في الاستئناف رقم ٤٢١ لسنة ٥٢ قضائية، دون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بجلسة ٢٠١٠/٦/٢١ في الدعوى رقم ٢٢٣٥ لسنة ٢٨ قضائية **(القضية رقم ٣٧ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٤ / ٦ / ٢٠١٦)**	٣٣٢
١٣- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ حكمي المحكمة الدستورية العليا، الصادر أولهما بجلسة ٢٠٠٧/٥/١٣، في القضية رقم ٣ لسنة ٢٣ قضائية "دستورية"، والصادر ثانيهما بجلسة ٢٠٠٨/٣/٢، في القضية رقم ٢٨ لسنة ٢٧ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الإسكندرية	٣٣٥

الموضـــــــوع	صفحة
الابتدائية بجلسة ٢٠١٠/١١/٢٧، في الدعوى رقم ٩٨٩٤ لسنة ٢٠٠٧ مدني كلي، المؤيد بالحكم الصادر، من محكمة استئناف الإسكندرية بجلسة ٢٠١١/٥/١٧، في الاستئناف رقم ٢١٣ لسنة ٦٧ قضائية (القضية رقم ٢٨ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٠١٦/٦/٤)	
١٤- الحكم: الاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠١١/١١/١٣ في القضية رقم ١١٣ لسنة ٢٨ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية بجلسة ٢٠١١/٤/٢٧، في الدعوى رقم ٩٢٠١ لسنة ٢٠٠٧ مدني كلي، والحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية بجلسة ٢٠١٢/٥/٨، في الاستئناف رقم ٣٤٨٨ لسنة ٦٧ قضائية (القضية رقم ٣٤ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٠١٦/٦/٤)	٣٣٩
١٥- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠١١/١١/١٣ في القضية رقم ١١٣ لسنة ٢٨ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية بجلسة ٢٠١١/٤/٢٧، في الدعوى رقم ٩٢٠١ لسنة ٢٠٠٧ مدني كلي، والحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية بجلسة ٢٠١٢/٥/٨، في الاستئناف رقم ٣٤٨٨ لسنة ٦٧ قضائية (القضية رقم ٣٤ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٠١٦/٦/٤)	٣٤٢
١٦- الحكم: بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠١١/١١/١٣ في القضية رقم ١١٣ لسنة ٢٨ قضائية "دستورية"، وعدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية بجلسة ٢٠١١/٤/٢٧، في الدعوى رقم ٩٢٠١ لسنة ٢٠٠٧ مدني كلي، والحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية بجلسة ٢٠١٢/٥/٨، في الاستئناف رقم ٣٤٨٨ لسنة ٦٧ قضائية (القضية رقم ٣٤ ـ لسنة ٣٧ ق ـ تاريخ الجلسة ٢٠١٦/٦/٤)	٣٤٥
فهرس الجزء السادس	٣٤٩

تم بحمد الله